النجسة مع توسط رطوبة من الجانبين وتطلق ايضا على نفس العين
النجسة وهو المراد هنا ويقال لكل منهما مستقذر شرعا يمنع من صحة
الصلاة حيث لا مرخص اي لا مجوز كدم البعوض والذهور وصلي عليه
نجاسة والنجاسة اي باعتبار العين لغة المستقذر
اي ولو طاهرا كالمخاط والمني كما عين اخ قال شيخنا
ادخال كل في التعريف لشمول جميع الافراد والقيود المذكورة بعضها للادخال
وبعضها للاخراج كما يؤخذ مما ذكره فتامل حرم تناولها اي اكلا او شربا
او غيرهما الا التداول بنحو خل لان حرمتها اي لحرمتها قال شيخنا
وهذا التعريف خلاصة غالب المطولات فتذكره هنا غير لائق بهذا المختصر
ودخل في الاكل اخ اي ودخل تحت قوله على الاكل او غيره قليله
وكثيره دون ما يابس قليله كنحو الحشيشة مثلا فتامل ضابطا
للجنس اخ قال شيخنا في جعل ذلك من الضوابط بحث ظهر رجوعه
من السبيلين اي ولو من احدهما فخرج بذلك بقية المنافذ وكان المناسب
للشارح ذكرها فالخارج منها طاهر الا التي الواصل الى المعدة وان عاد حالا ولم
يتغير ما عدا المتصلب الاتي والخارج من فم النائم طاهر الا ان علم انه من
المعدة كان خرج منتنا بصفرة والغائط خارج عما ينفوط اذا نزل
وهو اسم لفضلة الادمي ومثله العذرة الا ان الغائط يشمل البول كما قاله
الجلال السيوطي ثم ان العذرة والروث مترادفان وقال النووي العذرة مختصة
بالادمي والروث اعم وخرج بما يابس اخ مفهوم هذا اللفظ فيه تفصيل
فهو داخل في عموم النسخة الاخرى ولفظ الماضي او لان المضارع كما يذر الحيوان
الخارج من فرج الادمي بسبب طريانه الكلب طاهر وما يجب بجزء وجه غسل
لانه بمنزلة الدود الخارج الدود اي وكذا البيض ولو من غير ماكول
واللبن من ماكول ومثله الحصاة المشهورة انما تجب بافقادها مع البول
عدلان طبيبان كما مر لا تحيله المعدة لو قال لم تحله المعدة لكان اولى
وانسب اذ المراد ما لم تقع احالته بالفعل كعظم نزل عقب بلعه حالا بحيث
كذلك

تكذلك وحب الزرع لنبت وبيض لو حضن لفرخ وخرج بقوله متصلب نحو
كحم وطعام لم يتغير فانه نجس ولا يجب تسبيع المخرج منه ولو كان من مغلظ
قال شيخنا وخالف العلامة الرملي في هذه فيما نقله عنه شيخنا لكن الذي
في شرحه خلافه ولو كان من ماكول اللحم اي خلافا للامام مالك رضي
الله عنه ولو قال ولو كانت من ماكول لحمه او هما لابيل لدمه كالفحل
والبق والذباب لكان اولى واجب اي فورا ان عصى بالتنجيس كان
لخ المكلف بدنه بشيء منها بلا حاجة حرم وجاز من المعصية والا كان
اصابه بلا قصد ولو من مغلظ خلافا للزركشي ومر نحو فصد او حجم
مستغامنه ولو في حال جريان الدم فلا يجب فورا في ثلث اوليس ثوبا
متنجسا وعرق فيه فيجب عند ارادة نحو الصلاة بخلاف الغسل من
الجنابة فانه لا يجب على الفور وان حصلت الجنابة من زنا والفرق
بينها انتهاك المعصية في الجنابة بخلاف النجاسة تنبيه فضلاته
صلى الله عليه وسلم طاهرة كما جزم به البغوي وصححه القاضي وهو
المعتمد خلافا لما في الشفا الصغير لابن بركة الحبشية رضي الله عنها شربت
بوله صلى الله عليه وسلم فقال لن تلج النار بطنك صححه الدارقطني
وكذا فضلات بقية الانبياء عليهم الصلاة والسلام بنا على الحاقهم بنبينا
صلى الله عليه وسلم كما قاله الزركشي لانه اللائق بكرامتهم ومنازعه
في ذلك الجوهري ان كانت مشاهدة قال شيخنا صوابه ان كانت
محسوسة ليشمل الطعم واللون والريح لان المراد بها ما قابل الحكمية
كما سيذكره بعدا قول ويمكن الجواب بان مراد الشارح بقوله ان كانت
مشاهدة توهما محسوسة بدليل مقابلتها بالحكمية فلا اعتراض
يزول عينها اي جرمها ومعاولة زوال اوصافها اي ولو
نحو صابون او اشنان فيجب ان توقف زوال الطعم عليه قال شيخنا
حيث كان يسيرا ويتعذر دونه فاصلا عما يعتبر في الغرض وكذا
يقال فيما لو بقي اللون والريح معا في محل واحد من نجاسة واحدة ويجوز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)